وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، ١٣ سبتمبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

المملكة تدفع طموح الهند في انتقال الطاقة لآفاق رحبة من الشراكة التكنولوجية

الرياض

ترتبط رؤية المملكة 2030 ارتباطاً وثيقاً بجوهر وأهداف مجموعة العشرين، من حيث التركيز على الاستقرار الاقتصادي، والتنمية المستدامة، وتمكين المرأة، وتعزيز رأس المال البشري، وزيادة تدفق التجارة والاستثمارات، كما تعد المملكة لاعباً رئيساً في المنطقة، وتؤدي دوراً مهماً في استقرار الاقتصاد العالمي بتعزيزات من استقرار أسواق الطاقة العالمية والتي تمثل المملكة العربية السعودية أمنها المستدام وهي تتطلع أن تصبح البلد الرائد في إنتاج الطاقة المتكاملة والتي يتعهد بتحقيقها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان -حفظه الله- والذي التقى زعماء العالم المشاركين في قمة قادة مجموعة العشرين 2023 في الهند.

وذلك بعد أن أرست قمة قادة مجموعة العشرين 2020 التي استضافتها المملكة العربية السعودية الأسس والمرتكزات الاقتصادية والصناعية لسلسلة مبادرات وبرامج لمشروعات ضخمة تستهدف تنمية العالم في مناحٍ شتى، منها تطوير صناعة الطاقة وحلولها وتحولاتها ما يعني التزام وتعهد القمم العشرينية التالية ببنود اتفاقات ومصادقات قمة العشرين السعودية، وتجسد ذلك جلياً في قمة روما 2021، وقمة بالي 2022، في إندونيسيا، ويتجسد اليوم في قمة الهند 2023، إذ تولي المملكة اهتماماً كبيراً بمتابعة تنفيذ مقررات مجموعة العشرين في سنة الرئاسة السعودية، ضمن التزاماتها في دعم كامل مسارات ومحاور ومستهدفات قمم مجموعة العشرين، مع حرصها على مواءمة وتكامل مسارات ومحاور ومستهدفات قمة الرياض مع مستهدفات ومحاور ومسارات القمم التالية لها.

في وقت تدفع السعودية طموح الهند في انتقال الطاقة لآفاق رحبة من الشراكة السعودية التكنولوجية المعززة بقدرات هائلة من إنتاج الطاقة النظيفة والوقود الأخضر بعد أن ذاع صيت المملكة بتحولها لقوة هيدروجينية وابتكارية لمصادر الطاقة الأقل انبعاثات، ونوه قادة مجموعة العشرين بنجاح المملكة بتلمس سبل تعزيز إعادة الاستقرار لأسواق النفط وسوق الطاقة العالمي إجمالاً والذي تمثل المملكة قلبه النابض، ومدى الاحترافية التي أظهرتها المملكة من قدراتها الاستثنائية في جمع كلمة العالم وتوحيد الرؤى فيما يتعلق بمشاريع التحول للطاقة النظيفة.

واستطاعت السعودية القيام بدور مهم في ضبط الاقتصاد العالمي، واستحوذت من خلال مشاركاتها في قمة مجموعة العشرين على أهمية استثنائية، ودائمًا ما يُعوّل المراقبون على المملكة الإسهام الفاعل في دعم الاقتصاد العالمي والمضي به إلى الاستقرار الذي تنشده الدول والمواطنون بها.

وشكّل دخول المملكة إلى مجموعة العشرين الدولية التي تضم أقوى 20 اقتصادًا حول العالم زيادة في الدور المؤثر الذي تقوم به في الاقتصاد العالمي، كونها قائمة على قاعدة اقتصادية صناعية صلبة. وكان لنجاح قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في توجيه سياسة المملكة الاقتصادية ودعم الاقتصاد وقطاع الأعمال الوطني، أبلغ الأثر في جعل المملكة دولة فاعلة في رسم سياسة الاقتصاد العالمي وقبلة آمنة للاستثمارات من مختلف دول العالم.

المملكة في المحفل الاقتصادي الدولي

وتأكيداً لمكانة المملكة وثقلها المؤثر على الاقتصاد العالمي جاءت هذه المشاركات تأكيداً على مكانة المملكة في المحفل الاقتصادي الدولي، والتزامها بالاستمرار في أداء دور فاعل وإيجابي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي، وعلى دورها في صياغة نظام اقتصادي عالمي يحقق نموًا اقتصادياً عالمياً متوازناً ومستداماً وبما يحافظ على مصالح جميع الدول المتقدمة والنامية.

وجاءت عضوية المملكة في مجموعة العشرين نتيجةً لارتفاع أهميتها كمصدر ومسعر للطاقة العالمية التي تهم جميع دول العالم، ولارتفاع حجم تجارتها الدولية وتأثير ذلك على دول العالم. وأسهم توسع دائرة تأثيرات الدور الاقتصادي السعودي في المنطقة في تصنيف المملكة من بين أفضل اقتصادات العالم الناشئة جنبًا إلى جنب مع دول صاعدة كالصين والهند وتركيا، وسط ما تمثله المملكة من ثقل اقتصادي في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط برمته.

إلا أن حماية كوكب الأرض، يظل هاجس المملكة وقلقها الأكبر، وهي تعكف ملياً لإيجاد الحلول العاجلة للتغير المناخي، وقامت المملكة بأعمال جبارة شاسعة في جهود التغير المناخي وتبنيها سلسلة مبادرات تستهدف حماية كوكب الأرض منها إقرار الاقتصاد الدائري للكربون في قمة العشرين بالسعودية وتعهد وزراء الطاقة في قمة العشرين 2020 على العمل بمنهجيته حيث تراهن المملكة على نجاحه عالمياً، بعد أن حققت المملكة سبقاً في صناعة الكربون واستغلاله بأكبر المصانع في العالم التي تستغل غازات ثاني أكسيد الكربون المتطايرة من الصناعة وتقوم بالتقاطها واستخلاصها وجمعها وتحويلها لمواد خام تقوم عليها صناعات أخرى، فضلاً عن نجاح العديد من معامل الغاز في شركة أرامكو من جمع الغاز وتخزينه مثلما يحدث في معمل الحوية وغيره، والتي تستشهد بها المملكة من ضمن جهودها الناجحة في حماية كوكب الأرض من كافة الانبعاثات بنتائج ملموسة للعيان. في حين أن الاهتمام الكبير الآخر الذي أعلنته المملكة بقوة دورها الرائد بتزويد العالم بالطاقة النظيفة من خلال دعم المزيد من الابتكار والتطوير وتدعو إلى حلول للاستدامة والشمولية مع الأخذ بالاعتبار الظروف المختلفة للدول. فضلاً عن الطرح الملكي الفريد في استبيان حقيقة دور المملكة في استتباب الأمن والاستقرار للاقتصاد العالمي، والمملكة مستمرة في دورها القيادي في التعافي الاقتصادي من الأزمات العالمية وإيجاد التوازن لتحقيق أمن واستقرار أسواق الطاقة وهو الهم الأكبر الذي حمله وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان بدعم قوي وحثيث من قبل ولي العهد الأمير محمد بن سلمان اللذين يقودان سوق الطاقة العالمي للاستقرار.

تلك الجهود السعودية الجبارة للطاقة تناقلها الإعلام العالمي بمزيد من الإثارة والدهشة بالأطروحات الجريئة والتاريخية التي فاجأ بها العالم ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بأن البلد الأكبر إنتاجاً وتصديراً واحتياطياً للنفط الخام في العالم يتعهد في أكبر تحدٍ تكنولوجي وحقبة مبتكرة ببلوغ الانبعاثات صافي الصفر بحلول 2060، في وقت كانت المملكة قد أعلنت عن منازلتها للكربون منذ عقود من المنبع للمستهلك بأقل الانبعاثات الكربونية التي تعهدت المملكة باحتوائها وإدارتها وتحويلها لمنتجات ذات قيمة عبر الاقتصاد الدائري للكربون، والاقتصاد الدائري للبلاستيك في أكبر معترك تكنولوجي تخوضه المملكة في تاريخ الصناعة. إضافة إلى أن قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر ومبادرة السعودية الخضراء هما مقدمة للرؤية التي ستمكن المملكة من بناء الجسور بين الاستدامة والنمو الاقتصادي، والذي سيساهم في تعزيز الرفاهية في المملكة ومنها للعالم مع إعلان خطط لخفض انبعاثات الكربون بأكثر من 270 مليون طن سنويًا في إطار المبادرة السعودية الخضراء، التي ستشهد استثمارات تزيد على 700 مليار ريال (186.63 مليار دولار).

ونجحت المملكة في إقناع العالم بأن التكنولوجيا الحديثة هي التي تحدد قوة مستقبل النفط وديمومته، وأن اهتماماتها تتجاوز مجرد الإنتاج والتصدير لتصل لشغف الابتكار، وأنه وبقدر سعيها لاستكشاف مزيد من الثروات النفطية والغازية التي حباها الله، وهو بنفس القدر من الاهتمام باستكشاف التقنيات التي تجعل منه وقوداً أخضر متداولاً لكافة شعوب العالم، في إشارة إلى عمق الرؤية السعودية المتفائلة لمستقبل الطاقة وأنه وبمقدورها تحقيق المعجزات في أفضل استخدامات الطاقة بالعمل الدولي المشترك المنظم الذي تحكمه المصلحة العامة واقتصادات الدول كافة.

وجاءت مصادقة وزراء النفط في مجموعة العشرين على مبادرة المملكة للاقتصاد الدائري للكربون تأكيداً لما تعيشه البلاد من مراحل أقوى نضجاً وازدهاراً في صناعة الطاقة في أكبر معترك تكنولوجي تشهده صناعة النفط في العالم، من جهود سعودية استثنائية لجعل النفط المصدر الآمن الموثوق الأكثر مواءمة واستدامة للبيئة. والمملكة سباقة كونها أكبر منتج ومصدر للنفط الخام في العالم لتصبح سوقاً للطاقة المتكاملة النظيفة من كافة مصادرها المتجددة وهي نابعة من حسن السياسة النفطية الدولية اللافتة المتطورة للبلاد في كافة شؤون النفط سواء من حيث موثوقية الإمدادات وقدرتها على إنتاج أفضل أنواع النفط الخام قليل الكثافة الكربونية ولم تكتف بذلك بل يحركها إيمانها من أن النفط سلعة دولية وجدت لتبقى بفضل الاكتشافات التكنولوجية وهي تسعى لتعظيم هكذا استثمار مفيد معزز للاقتصاد العالمي واستقراره، وهي لم تغفل متطلبات التنمية النظيفة بل هي من يعمل على تشريع القوانين والأنظمة المعززة للبيئة. العالم يشيد بجهود المملكة في تخفيف بصمة الكربون على الصعيد العالمي بتاريخ عريق يعود إلى عام 1933، ويمثل الغاز الطبيعي جزءاً من التحوّل في أنظمة الطاقة، حيث يتزايد الطلب على الوقود الأحفوري ذي الكثافة الكربونية الأقل مثل الغاز الطبيعي نتيجة التغيّر المناخي، ومناشدة الأمم المتحدة لإتاحة الوصول للطاقة على المستوى العالمي، حيث إن التحوّل إلى نظام طاقة أنظف على كوكبنا أمر لا يخلو من الصعوبة ولا يوجد له حلول سريعة. وعندما قررت السعودية في عام 1975 بناء شبكة الغاز الرئيسة لاحتجاز الغاز المصاحب للنفط الخام من أجل توليد الطاقة المحلية ومنتجات أخرى، باشرت في ذات الوقت برنامجها للتقليل من حرق الغاز، الذي تم تعزيزه في عام 2006 بالمزيد من المبادئ التوجيهية من أجل مواصلة الحدّ من حرق الغاز.

وبالرغم من ثورة أسواق الطاقة بمخاطر تغير المناخ وتحول الجدل حول انتقال الطاقة للمصادر الأكثر جودة والأقل في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ومع ذلك يستمر الطلب العالمي على الطاقة في النمو، ولا يزال النفط المصدر الأساسي للاقتصادات وأصبح أكثر اندماجًا في الحياة اليومية من خلال المنتجات البتروكيميائية، ويتمتع الاقتصاد السعودي بقدرات وإمكانيات وبرامج استثمارية ضخمة جعلته واحداً من الاقتصادات الجذابة، كما تقوم المملكة بدور قيادي في تحقيق الاستقرار في أسواق الطاقة العالمية، إضافة إلى دورها الكبير في مساعدة الدول النامية، وتحتل الترتيب الـ16 بين دول مجموعة العشرين في إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي للعالم والمرتبة 13 في التجارة العالمية والمرتبة 9 بين المجموعة من حيث المساحة وفي المرتبة 18 من حيث عدد السكان، والمركز الـ3 عالميًا في صناديقها الاستثمارية.

وتلعب المملكة دورًا مهمًا ومؤثرًا في الجهود الدولية الرامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي، كما تؤدي دورًا مهمًا في صياغة نظام اقتصادي عالمي يسهم في تحقيق هدف المجموعة المتمثل في تشجيع النمو القوي والمتوازن المستدام، في إطار المحافظة على مصالح جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

النفط يتجاوز 90 دولاراً والمستثمرون يترقبون بيانات الاقتصاد الكلي

الرياض

استقرت العقود الآجلة لخام برنت فوق 90 دولارا للبرميل يوم الثلاثاء، مع ترقب المستثمرين بيانات الاقتصاد الكلي التي قد تشير إلى ما إذا كانت أسعار الفائدة سترتفع أكثر في الولايات المتحدة وأوروبا.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت لتسليم نوفمبر 22 سنتا إلى 90.86 دولارا للبرميل، في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي تسليم أكتوبر 29 سنتا إلى 87.58 دولارا.

ووصل برنت إلى 90 دولارا للبرميل الأسبوع الماضي للمرة الأولى منذ عشرة أشهر بعد أن أعلنت السعودية وروسيا أنهما ستمددان تخفيضات طوعية للإمدادات تبلغ مجتمعة 1.3 مليون برميل يوميا حتى نهاية العام.

وقالت تينا تنغ، محللة أسواق سي ام سي ماركيتس، إن المتداولين سيراقبون بيانات مؤشر أسعار المستهلكين الأميركي لشهر أغسطس، المقرر صدورها يوم الأربعاء، والتي قد تحدد مدى ارتفاع أسعار الفائدة في أكبر اقتصاد في العالم وأكبر مستهلك للنفط.

ومن المتوقع على نطاق واسع أن يترك بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماع السياسة الأسبوع المقبل، على الرغم من انقسام وجهات النظر حول ما إذا كان بنك الاحتياطي الفيدرالي سيرفع أسعار الفائدة أو يتوقف مرة أخرى في نوفمبر.

وقالت تنغ إن التوقعات على المدى المتوسط للنفط «لا تزال صعودية، حيث أعلنت الصين عن بيانات اقتصادية أفضل»، مضيفة، أن تخفيضات إنتاج أوبك + هي أيضا العامل الرئيس وراء الزخم التصاعدي للسوق.

ومما يثير اهتمام أسواق النفط أيضًا أن البنك المركزي الأوروبي سيعلن قراره بشأن سعر الفائدة يوم الخميس، فيما توقعت المفوضية الأوروبية أن تنمو منطقة اليورو بشكل أبطأ مما كان متوقعا في السابق في عامي 2023 و2024.

ويترقب المستثمرون أيضا بيانات قطاع النفط بشأن مخزونات الخام الأميركية المقرر صدورها يوم الثلاثاء الساعة 2030 بتوقيت غرينتش. وأظهرت استطلاع يوم الاثنين أنه من المتوقع انخفاض مخزونات الخام بنحو مليوني برميل في الأسبوع المنتهي في الثامن من سبتمبر.

وفي هذا الأسبوع أيضًا، ستصدر وكالة الطاقة الدولية ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) تقارير شهرية، وخفضت وكالة الطاقة الدولية الشهر الماضي توقعاتها لنمو الطلب على النفط لعام 2024 إلى مليون برميل يوميا، مشيرة إلى ظروف الاقتصاد الكلي الباهتة. في غضون ذلك، أبقى تقرير أوبك لشهر أغسطس توقعاته لنمو الطلب عند 2.25 مليون برميل يوميا لعام 2024 دون تغيير.

وقالت انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط تستقر بالقرب من أعلى مستوياتها خلال 10 أشهر مع التركيز على مؤشر أوبك ومؤشر أسعار المستهلك. وقالت تحركت أسعار النفط قليلاً في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء، حيث كانت الأسواق تنتظر التوقعات بشأن العرض والطلب من تقرير أوبك المقرر صدوره في وقت لاحق من اليوم، على الرغم من أن التفاؤل بشأن تخفيضات العرض الأخيرة أبقت الأسعار بالقرب من أعلى مستوياتها في 10 أشهر.

وكان المستثمرون أيضًا في حالة من التوتر قبل صدور بيانات التضخم الأميركية الرئيسة المقرر صدورها هذا الأسبوع، والتي من المرجح أن تحدد مسار اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأسبوع المقبل. وارتفع الدولار إلى أعلى مستوى في ستة أشهر تقريبا تحسبا للقراءة.

ولا تزال أسعار النفط تحقق مكاسب قوية خلال الأسبوع الماضي، مدعومة بشكل رئيس بتخفيضات الإمدادات الأكبر من المتوقع من المنتجين الرئيسين المملكة العربية السعودية وروسيا. وساعدت التخفيضات في تبديد بعض الكآبة بشأن تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية، والتي يخشى التجار من أنها قد تؤثر على الطلب.

وتركز أسواق النفط الآن بشكل مباشر على التقرير الشهري من منظمة البلدان المصدرة للبترول، المقرر صدوره في وقت لاحق من اليوم. ومن المتوقع أن تقدم أوبك المزيد من الإشارات بشأن العرض، خاصة في مواجهة التخفيضات الأخيرة من قبل المملكة العربية السعودية وروسيا، وسيكون التركيز على أي توقعات بشأن الطلب، خاصة وسط المخاوف المتزايدة من أن عودة التضخم ستؤدي إلى المزيد من رفع أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية الكبرى.

وستتم أيضًا مراقبة أي توقعات بشأن الصين، وسط تضاؤل الرهانات على أن البلاد ستدفع الطلب على النفط إلى مستويات قياسية هذا العام، وبينما ظلت واردات الصين من النفط قوية إلى حد كبير هذا العام، فإن تباطؤ النشاط الاقتصادي في البلاد أثار المخاوف بشأن الطلب المحلي على الوقود.

ومع ذلك، أظهرت البيانات الاقتصادية الأخيرة بعض التحسن في الصين، وخاصة في التضخم ونشاط الإقراض، حيث واصلت الحكومة تقديم الدعم النقدي. وبعيدًا عن أوبك، من المقرر أيضًا أن تصدر وكالة الطاقة الدولية تقريرها الشهري يوم الأربعاء.

وبينما شهد الدولار بعض الخسائر هذا الأسبوع، إلا أنه ظل قريبًا من أعلى مستوياته في ستة أشهر حيث ظلت الأسواق خائفة من عودة التضخم في الولايات المتحدة، ومن المتوقع أن تظهر بيانات يوم الأربعاء أن التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين نما بوتيرة أسرع في أغسطس مقارنة بيوليو، وسط إنفاق استهلاكي قوي وانتعاش في تكاليف الوقود.

وقد يؤدي ارتفاع التضخم إلى ظهور توقعات أكثر تشددًا بالنسبة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، حيث من المتوقع أن يؤثر أي رفع آخر لأسعار الفائدة من قبل البنك المركزي على النشاط الاقتصادي في الأشهر المقبلة، كما يؤثر ارتفاع الدولار على الطلب على النفط الخام من خلال جعل النفط أكثر تكلفة بالنسبة للمشترين الدوليين.

وقال محللو أبحاث بنك ايه ان زد، في مذكرة للعملاء، النفط يرتفع مع تحول الاهتمام إلى التوقعات من أوبك والولايات المتحدة. وقالوا ارتفع سعر النفط، ليتداول بالقرب من أعلى مستوى هذا العام قبل التقارير التي قد تقدم مزيدًا من التبصر في توقعات العرض والطلب.

وتقدم خام غرب تكساس الوسيط نحو 88 دولارًا للبرميل، بعد انخفاضه بنسبة 0.3 % يوم الاثنين حيث أشارت المؤشرات الفنية إلى أن مكاسبه السابقة قد تكون مبالغ فيها. وستنشر منظمة البلدان المصدرة للبترول وإدارة معلومات الطاقة الأميركية تقارير السوق الشهرية في وقت لاحق من يوم الثلاثاء، على أن تصدر وكالة الطاقة الدولية يوم الأربعاء.

ولا تزال الأساسيات التي غذت ارتفاع أسعار النفط الخام منذ يونيو قوية. وتحافظ روسيا والمملكة العربية السعودية، روسيا والسعودية، من أنصار أوبك+، على الحد من العرض، في حين أن توقعات الطلب في الصين، أكبر مستورد، تشرق، ويبدو أن الولايات المتحدة أقل احتمالاً للدخول في ركود مؤلم.

كما تعرض الدولار الأميركي لأكبر انخفاض في ما يقرب من شهرين يوم الاثنين، مما يجعل السلع المسعرة بالعملة أكثر جاذبية لمعظم المشترين. وقالت فاندانا هاري، مؤسسة شركة فاندا إنسايتس في سنغافورة: «لقد تم استنفاد الزخم الصعودي في الوقت الحالي». «ويحتاج النفط الخام إلى إشارات جديدة لاختيار الاتجاه وقد نرى نمطًا للاحتفاظ بنحو 90 دولارًا لبرنت». وفي الوقت نفسه، يرتفع الديزل بعد أن حدت روسيا من صادرات الوقود الأساسي للاقتصاد العالمي هذا الشهر، وقد ساعد ذلك العقود الآجلة الأوروبية على تجاوز 1000 دولار للطن للمرة الأولى منذ يناير.

وقالت شركة ديلويت الاستشارية في دراسة نشرت يوم الثلاثاء إن المستثمرين من المؤسسات الكبرى في مجال النفط والغاز سيكونون منفتحين على تلقي توزيعات أرباح أقل وعمليات إعادة شراء أقل للأسهم لصالح زيادة الإنفاق على بعض مشروعات التحول في مجال الطاقة.

وحققت شركات الطاقة زيادة حادة في عوائد المساهمين على خلفية ارتفاع أسعار الطاقة بعد سنوات من الإفراط في الإنفاق على نمو الإنتاج، وقالت ديلويت إن شركات النفط والغاز قادت جميع الصناعات في التوزيع النقدي للمساهمين في عام 2022، مع توزيع أرباح مجمعة بنسبة 8 % وعائد إعادة الشراء.

ودفعت شركات النفط الكبرى إكسون موبيل، وشيفرون، وبي بي، وإكوينور، وشل، وتوتال إنيرجيز مجتمعة مبلغًا قياسيًا قدره 110 مليار دولار من توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم للمستثمرين العام الماضي.

لكن ديلويت قالت إن المستثمرين الذين يمتلكون 2.3 تريليون دولار من الأسهم في صناعة النفط والغاز العالمية يغيرون توقعاتهم بشأن أسواق النمو بشكل أسرع من المسؤولين التنفيذيين في شركات الطاقة. وذكر نحو 75 % من المستثمرين الذين شملهم الاستطلاع أنهم سيواصلون الاحتفاظ بالأسهم لتسريع الاستثمارات في التقنيات المنخفضة الكربون، حتى لو تقلصت العائدات إلى أقل من 3 %.وقال هاردين إن المستثمرين يفضلون «المزيد من التقنيات التحويلية» مثل كهربة وسائل النقل ومحطات الشحن الكهربائية. أكد نحو 43 % من المستثمرين الذين شملهم الاستطلاع على أن تخزين البطاريات هو المجال الرئيس للاستثمار.

وقال هاردين: «هناك القليل من الاختلاف فيما يتعلق بهذه النظرة طويلة المدى لما قد يبدو عليه تحول الطاقة في نهاية المطاف»، واتفق المسؤولون التنفيذيون والمستثمرون على المعادن المهمة باعتبارها مجالًا رئيسا للاستثمارات.

ومن المتوقع أن تولد شركات النفط والغاز العالمية ما بين 2.5 تريليون دولار إلى 4.6 تريليونات دولار من التدفقات النقدية الحرة بين عامي 2023 و2030، لكن أقل من 2 % من إجمالي الإنفاق سيذهب إلى الطاقة النظيفة، وفقًا لشركة ديلويت.

وفي حين تتوقع غالبية المستثمرين المؤسسيين المزيد من الإجراءات، أشار 60 % من المديرين التنفيذيين الذين شملهم الاستطلاع إلى أنهم لن يستثمروا في مشاريع منخفضة الكربون إلا إذا تجاوز معدل العائد الداخلي 12 % إلى 15 %، مقارنة بمتوسط 8 % في عام 2022، أظهرت الدراسة.

واندفع مستثمرو المحافظ إلى العقود الآجلة وخيارات النفط الخام في أحدث أسبوع، إذ من المتوقع أن تؤدي تخفيضات الإنتاج التي طال أمدها من جانب السعودية وحلفائها في أوبك إلى استنفاد المخزونات حتى أقل من المتوسط.

واشترت صناديق التحوط ومديرو الأموال الآخرون ما يعادل 98 مليون برميل من العقود الآجلة والخيارات على أساس النفط الخام خلال الأيام السبعة المنتهية في 5 سبتمبر. وركزت المشتريات على نايمكس وخام غرب تكساس الوسيط (72+ مليون برميل) بدلاً من برنت (25+ مليونًا)، وفقًا لسجلات المراكز المودعة لدى المنظمين والبورصات.

ونتيجة لذلك، انتهى إلى حد كبير التناقض حيث كان مديرو الصناديق أكثر تشاؤمًا تجاه الخام الأميركي في الأشهر الأخيرة. وارتفع إجمالي المخزون من النفط الخام إلى 453 مليون برميل (المئوي الخامس والأربعون لجميع الأسابيع منذ عام 2013) ارتفاعًا من مستوى قياسي منخفض بلغ 205 ملايين برميل في نهاية يونيو.

واحتفظت الصناديق بـ 228 مليون برميل من خام برنت (المئوية 48) و225 مليون برميل من خام غرب تكساس الوسيط (المئوية 42) ارتفاعًا من 160 مليون برميل من خام برنت (المئوية 23) ولكن 46 مليون فقط من خام غرب تكساس الوسيط (مستوى قياسي منخفض) في نهاية يونيو. وتم القضاء على الاتجاه الهبوطي السابق تجاه خام غرب تكساس الوسيط إلى حد كبير. وتم تخفيض المراكز المكشوفة في نايمكس غرب تكساس الوسيط إلى 30 مليون برميل فقط في 5 سبتمبر من 136 مليون برميل في 27 يونيو. ولكن مع تغطية العديد من المراكز القصيرة الهبوطية السابقة بالفعل، فإن الجزء من الارتفاع المدفوع بالتغطية قد اكتمل إلى حد كبير. وفي دورات البيع العشر الأخيرة، انخفض البيع إلى متوسط 24 مليون برميل.

وبشكل عام، أصبح مديرو الاستثمار متفائلين بشكل طفيف تجاه النفط الخام، حيث فاقت المراكز الطويلة صفقات البيع بنسبة 5.31:1 (المئوية 63) بعد نسبة هبوطية للغاية بلغت 1.86:1 (المئوية الثانية) في نهاية يونيو.وتزامن هذا التحول مع تخفيضات الإنتاج التي أعلنتها المملكة العربية السعودية وروسيا والتي أدت إلى إزالة ما مجموعه 75 مليون برميل من النفط الخام من السوق في يوليو وأغسطس. وبعد تمديدها المتكرر، من المقرر أن تؤدي التخفيضات إلى إزالة ما مجموعه 245 مليون برميل بحلول نهاية ديسمبر إذا تم تنفيذها بالكامل.

فيما عوضت التخفيضات التي قادتها السعودية التأثير على أسعار النفط الخام الناجم عن تدهور التوقعات للاقتصاد واستهلاك النفط بالإضافة إلى النمو المستمر في إنتاج النفط من خارج أوبك. وانخفضت مخزونات النفط الخام التجارية الأميركية إلى 4 ملايين برميل (1- % أو 0.07- انحراف معياري) أقل من المتوسط الموسمي السابق لعشر سنوات بحلول بداية سبتمبر، بانخفاض عن فائض قدره 25 مليون برميل (6 % أو 0.43+ انحراف معياري) في منتصف يوليو.

وانخفضت مخزونات النفط الخام حول نقطة التسليم لخام غرب تكساس الوسيط في نايمكس في كوشينغ في أوكلاهوما إلى 14 مليون برميل (33- % أو 0.92- انحراف معياري) أقل من المتوسط طويل الأجل في الأول من سبتمبر. ويفسر الاستنفاد السريع للأسهم في كوشينغ سبب تحول عقد خام غرب تكساس الوسيط في بورصة نيويورك إلى تراجع حاد واجتذاب مثل هذا الاهتمام القوي من مديري صناديق التحوط.

ولا يزال المستثمرون متناقضين بشأن التوقعات بالنسبة لأسعار الغاز في الولايات المتحدة، حيث يقابل الاتجاه الصعودي الناجم عن حرق الطاقة القياسي في الصيف وانخفاض المخزونات اتجاه هبوطي من احتمال حدوث ظاهرة النينيو القوية وشتاء دافئ.

واشترت صناديق التحوط ومديرو الأموال الآخرون ما يعادل 254 مليار قدم مكعب من العقود الآجلة والخيارات المرتبطة بأسعار غاز هنري هب على مدار الأيام السبعة المنتهية في 5 سبتمبر. لكن هذا أدى جزئيًا فقط إلى عكس المبيعات التي بلغ مجموعها 779 مليار قدم مكعب خلال الأسبوعين السابقين وأصبح الوضع العام أكثر هبوطًا منذ منتصف يوليو.

روسيا تضخ أولى شحناتها النفطية للبرازيل مع سعيها لتنويع المشترين

الرياض

أظهرت بيانات من بورصة لندن للأوراق المالية وتجار أن روسيا تشحن أول شحنة من النفط الخام إلى البرازيل، في إطار سعيها لتنويع قائمة المشترين، والتي قيدت بشكل كبير بسبب العقوبات الأميركية والاتحاد الأوروبي.

وتعتمد روسيا بشكل كبير على الهند والصين كمشتريين رئيسين لنفطها الخام بعد فرض سياسات الحظر الأوروبي والحد الأقصى للسعر في ديسمبر من العام الماضي بعد التحرك الروسي في أوكرانيا والذي وصفته موسكو بأنه عملية عسكرية خاصة.

والبرازيل جزء من تحالف دول البريكس مع الهند والصين اللتين كانتا المشترين الأكثر نشاطا للنفط الروسي الذي انخفض سعره بشدة بسبب العقوبات، وعلى النقيض من الهند والصين، تعد البرازيل منتجا ومصدرا رئيسا للنفط، ولكنها تستورد النفط الخام في بعض الأحيان لتلبية احتياجات التكرير المحلية.

وتقوم شركة لوك أويل الروسية بشحن 80 ألف طن متري من نفطها الخام فاراندي على متن سفينة ستراتوس أورورا من ميناء مورمانسك إلى محطة ميناء مادري دي ديوس في البرازيل، الذي تديره شركة ترانسبيترو، وهي شركة تابعة لشركة بتروبراس، وفقًا لمصادر وبيانات الشحن.

ومزيج فاراندي هو نوع من النفط الخام الخفيف الحلو، حيث تم شحن درجات النفط الروسية الأخرى في الغالب إلى الهند والصين في الأشهر الأخيرة.وكانت البرازيل، منذ ما يقرب من عقدين من الزمن، أكبر اقتصاد في أميركا الجنوبية، وتجني مكاسب اقتصادية هائلة من الطفرة النفطية التي بدأت مع أول اكتشاف للمياه العميقة فوق الشواطئ في عام 2006. وانهارت الطفرة تقريبًا بسبب الفساد وسوء الإدارة والمخالفات، بحسب اويل برايس. وشهدت شركة النفط الوطنية بتروبراس مثقلة بالديون التي كادت أن تعلن إفلاسها.

ومنذ ذلك الحين، أدت إصلاحات الصناعة وترشيدها إلى جانب ارتفاع أسعار النفط إلى تنشيط طفرة الوقود الأحفوري الهائلة الجارية في البرازيل، على الرغم من تعثرها تقريبًا للحظة وجيزة عندما تولى الرئيس اليساري لويس إيناسيو لولا دا سيلفا السلطة، وهناك مؤشرات على أن البرازيل، بغض النظر عن الرافضين، في طريقها لتصبح رابع أكبر منتج للنفط في العالم، وهو ما سيكون نعمة هائلة للاقتصاد.

وتُظهر البيانات من هيئة تنظيم الهيدروكربونات البرازيلية، الوكالة الوطنية للبترول والغاز الطبيعي والوقود الحيوي، أنه في أبريل 2023، ضخت البلاد ما معدله 3.1 ملايين برميل من النفط يوميًا. وهذا الرقم أعلى بنسبة 1 % تقريبًا من الشهر السابق و5 % عامًا بعد عام، وبلغ إجمالي إنتاج الهيدروكربون لشهر أبريل 2023 ما يزيد قليلاً على 4 ملايين برميل من المكافئ النفطي يوميًا، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 1.1 % شهريًا و4.4 % عن العام السابق.

وتمثل هذه الأرقام انتعاشًا متواضعًا بعد الركود في مارس 2023 بسبب مخاوف الصناعة المتزايدة من أن لولا سوف يتخذ نهجًا أكثر تدخلاً في صناعة النفط في البرازيل. ويشير هذا النمو إلى أن البرازيل تمتلك القدرة على أن تصبح أكبر منتج للنفط في العالم، خاصةً عندما يُتوقع أن تضيف البلاد عام 2023، 300 ألف برميل يوميًا، ليرتفع الإنتاج إلى 3.4 ملايين برميل يوميًا بحلول نهاية العام.

وخلال عام 2022، احتلت البرازيل المرتبة التاسعة عالميًا من حيث إنتاج النفط، متقدمة على الكويت وخلف إيران، حيث رفعت ما يزيد قليلاً على 3 ملايين برميل يوميًا. لنفترض أن أكبر اقتصاد في أميركا اللاتينية سيصبح رابع أكبر منتج للنفط في العالم. في هذه الحالة، ستحتاج إلى ضخ أكثر من 4.5 ملايين برميل من النفط الخام يوميًا لتجاوز كندا، التي تحتفظ بهذا الموقع حاليًا.

وتتوقع وزارة الطاقة البرازيلية أن تضخ البلاد 5.4 ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2029، وهو ما يمثل زيادة هائلة بنسبة 80 % عن 3 ملايين برميل نفط يتم رفعها يوميًا خلال عام 2022. ويشير النمو المستمر على أساس سنوي في إنتاج الهيدروكربونات إلى أن البرازيل تمتلك بالفعل إمكانية توسيع الإنتاج لتصبح رابع أكبر منتج للنفط في العالم.

وفي جانب رئيس آخر من شأنه أن يدعم تلك الخطط، هو احتياطيات البرازيل الهائلة من الهيدروكربونات. وفي نهاية عام 2022، كان لدى أكبر منتج للنفط في أميركا اللاتينية احتياطيات نفطية مؤكدة يبلغ إجماليها 14.9 مليار برميل، وتم تصنيف 77 % منها على أنها ملح. وهناك أيضًا 21.9 مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة و27 مليار برميل من احتياطيات بي3، والمعروفة باسم الاحتياطيات المؤكدة المحتملة والمحتملة. ويوضح هذا أن البرازيل تمتلك إمكانات هيدروكربونية كبيرة والاحتياطيات اللازمة لدعم زيادة كبيرة في إنتاج النفط. وستستمر هذه الاحتياطيات في النمو مع اكتساب عمليات التنقيب والتطوير زخمًا، حيث أظهر عدد منصات الحفر الدولية بيكر هيوز 17 حفارًا نشطًا في نهاية مايو 2023 مقارنة بـ 11 في العام السابق.

وهذه القفزة الهائلة في إنتاج النفط ستكون مدفوعة بتوسيع إنتاج النفط قبل الملح، والذي تعتقد وزارة الطاقة البرازيلية أنه سيكون مسؤولاً في النهاية عن 80 % من إنتاج النفط والغاز في البلاد مقارنة بنحو 77 % في هذا الوقت. ولكي يحدث ذلك، يجب أن تكون هناك زيادة كبيرة في الإنتاج لا يمكن أن تحدث إلا إذا توسع الاستثمار في الطاقة والحفر بشكل كبير.

وتأمل وزارة الطاقة في تحفيز ذلك من خلال خطة تتمثل مبادئها الرئيسة في تشجيع الاستثمار في أحواض النفط الحدودية والهامشية تجارياً والناضجة. وهناك أيضًا دفعة لتوسيع الإنفاق والنشاط على التنقيب البري في البرازيل، حيث أظهرت البيانات بأن شركات الطاقة الصغيرة والمتوسطة الحجم تخطط لاستثمار 7.7 مليارات دولار في العمليات البرية من الآن وحتى عام 2029.

وفي حين أن شركة النفط الوطنية البرازيلية بتروبراس ستكون المحرك الرئيس لمثل هذا التوسع الهائل في أحجام الإنتاج، مع الالتزام بإنفاق 78 مليار دولار على مدى خمس سنوات، سوف يتطلب الأمر استثمارات كبيرة وضخًا للتكنولوجيا من شركات الطاقة الأجنبية الكبرى لتحقيق هذا الهدف. وأسباب ذلك بسيطة، يجب دعم مثل هذا التوسع الكبير في إنتاج الهيدروكربونات من خلال زيادة قوية في الاحتياطيات القابلة للاستغلال ونشر تقنيات الاستعادة المحسنة. ويشمل ذلك خطط شركات الطاقة الأصغر لاستثمار 7.7 مليارات دولار في حقول النفط البرية في البرازيل بحلول عام 2029، الأمر الذي سيؤدي إلى توسيع احتياطيات النفط وإنتاجه.

وفي يناير 2023، وافقت شركة توتال اينرجي الفرنسية العملاقة على قرار الاستثمار النهائي بقيمة 1 مليار دولار، لمشروع النفط البحري لابا جنوب غرب في حوض سانتو بالبرازيل. وتعد الشركة الفرنسية هي المشغل للعملية، وتمتلك 45 % حصة تشغيلية، مع سيطرة شركائها شل على 30 % وريبسول سينوبك على النسبة المتبقية البالغة 25 %. ويتكون المشروع من تطوير ثلاثة آبار ليتم ربطها بمحطة تعمل في الشمال الغربي من حقل لابا منذ عام 2016. وعند بدء التشغيل، والمتوقع في عام 2025، ستقوم المنشأة بضخ 25000 برميل من النفط في اليوم، ورفع إجمالي إنتاج الحقل إلى 60 ألف برميل يوميًا.

ووفقًا لشركة توتال اينرجي، يعد المشروع مناسبًا بشكل طبيعي لأصولها البرازيلية الحالية وسيعزز رافعة نمو رئيسة لإنتاج زيت ما قبل الملح للشركة. وصرح ديفيد ميندلسون، نائب الرئيس الأول لرئيس توتال اينرجي للاستكشاف والإنتاج: «يعد هذا التطور الأخير معلمًا هامًا لشركة توتال اينرجي في البرازيل والذي سيزيد من إنتاجها المشغّل في حوض سانتوس السابق للملح، وهو مجال نمو رئيس للشركة». وقال: «من خلال نهجها الهندسي الفعال وأوجه التآزر مع المرافق الحالية، يوضح هذا المشروع استراتيجية توتال اينرجي للتركيز على الأصول منخفضة التكلفة ومنخفضة الانبعاثات».

وفي أواخر مايو 2023، وقعت شركة توتال اينرجي، التي تمتلك حصة 39 %، وشركاؤها بتروبراس بنسبة 30 % وقطر للطاقة وبتروناس الماليزية بحصة 20 % لكل منهما، عقد مشاركة في الإنتاج لمجمع اقوى مارينها البحري. وتقع الكتلة في حوض كامبوس الغزير الإنتاج جنوب حقل ماريليم سول النفطي قبل الملح وقد مُنحت لشركة توتال اينرجي في ديسمبر 2022. ويعتقد أن الكتلة لديها القدرة على عكس نجاح بتروبراس مع اكتشاف زيت ماريليم سول لعام 2017.

وقال نائب الرئيس الأول للاستكشافات في توتال اينرجي: "يوسع توقيع مشروع «أقوى مارينها» البحري من وجودنا في هذه المنطقة الواعدة من حوض كامبوس إلى جانب شركائنا الاستراتيجيين الثلاثة، ونتطلع إلى استكشاف الكتلة وضخ المزيد من أعمال الحفر».

في أوائل مايو 2023، أعلنت شركة إكوينور النرويجية العملاقة في مجال الطاقة أنها وافقت، إلى جانب شركائها ريبسول سينوبك وبتروبراس، على المضي قدمًا في تطوير مشروع «بي-ام-سي33-» بقيمة 9 مليارات دولار في البرازيل. وتغطي العملية ثلاث اكتشافات للغاز الطبيعي قبل الملح والمكتشفات مع احتياطيات قابلة للاستخراج تبلغ مليار برميل من المكافئ النفطي. وعند بدء التشغيل، والمتوقع حدوثه في عام 2028، ستضخ العملية 565 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي يوميًا، وسيتم تصدير ما يقدر بنحو 88 % منه. وتمتلك شركة إكوينور، وهي المشغل، حصة تشغيل بنسبة 35 %، مع سيطرة ريبسول سينوبك على 35 % و30 % المتبقية تحتفظ بها بتروبراس.

وتُظهر هذه الأحداث أن البرازيل لا تزال منطقة اختصاص جذابة لشركات الطاقة الأجنبية على الرغم من قيام الرئيس لولا برفع ضرائب صناعة النفط والمخاطر المتزايدة لتدخل الحكومة المتزايد. وفي الواقع، في حين أنه أثار غضب شركات الطاقة الكبرى مع فرض ضريبة 9.2 % في مارس 2023 على صادرات النفط لمدة ثلاثة أشهر، إلا أن الاستثمار في البرازيل لا يزال قوياً.

ويواصل كبار خبراء الطاقة الأجانب الموافقة على مشاريع بمليارات الدولارات في البلاد، مما سيعزز الإنتاج بشكل كبير. وحتى خطط بتروبراس لإزالة الكربون لن يكون لها تأثير كبير على زيادة إنتاج وتصدير النفط في البرازيل، حيث تتوقع الشركة أن يتوسع إنتاجها النفطي بنسبة 19 % بحلول عام 2027. لهذه الأسباب، فإن الهدف الطموح الذي حددته وزارة الطاقة البرازيلية هو ضخ 5.4 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2029 يبدو قابلاً للتحقيق.

وتساهم الزيادة في انتاج النفط البرازيلي في تعقيد خفض إمدادات أوبك+ التي تقودها المملكة في وقت لمح الرئيس البرازيلي جير بولسونارو إلى إن المملكة العربية السعودية وجهت دعوة للبرازيل بشكل غير رسمي للانضمام إلى أوبك، في إشارة إلى الأهمية المتزايدة للدولة الواقعة في أميركا اللاتينية كمنتج للنفط والتحدي الذي تفرضه على تأثير المجموعة المنتجة على أسواق النفط الخام. وفي حال انضمامها يمكن أن تصبح البرازيل ثالث أكبر منتج في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك بعد المملكة العربية السعودية والعراق. ويؤدي إنتاج البرازيل المزدهر إلى تعقيد الجهود التي تبذلها أوبك لدعم أسعار النفط الخام في مواجهة زيادة العرض من حقول الصخر الزيتي في الولايات المتحدة وضعف الطلب العالمي. وقال بولسونارو إن احتياطيات البرازيل النفطية أكبر من احتياطي العديد من أعضاء أوبك ويمكن أن تشكل البرازيل وأوبك «شراكة عظيمة» تساعد كل منهما الأخرى على استقرار أسعار الوقود الأحفوري العالية.

أساسيات السوق النفطية تحدد المستوى السعري .. برنت مستقر فوق 90 دولارا الاقتصادية

طغت مخاوف نقص إمدادات النفط الخام على القلق من ركود اقتصادي قد يحد الطلب، إذ تجاوزت أسعار برنت 92 دولارا خلال التعاملات أمس.

وتتطلع السوق إلى مزيد من الصعود مع ترقب لاتجاه الدولار قبل صدور بيانات مؤشر أسعار المستهلك الأمريكي اليوم.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون «إن أساسيات السوق النفطية المختلفة كان لها تأثير في المستوى السعري للخام»، موضحين أن المستثمرين يترقبون سلسلة من بيانات الاقتصاد الكلي المقرر صدورها في وقت لاحق من الأسبوع الجاري.

وتوقع المحللون دخول مزيد من الإمدادات إلى التجارة العالمية وسط توقعات بتخفيف الولايات المتحدة عقوباتها على فنزويلا وإيران، موضحين أن الاستنزاف من المخزونات النفطية يزيد التقلبات في السوق.

وفي هذا الإطار، أكد سيفين شيميل مدير شركة «في جي آندستري» الألمانية، أن حالة عدم اليقين سائدة بقوة، حيث إن أسواق النقد غير متأكدة مما إذا كان بنك الاحتياطي الفيدرالي سيرفع أسعار الفائدة أم لا بحلول نهاية العام، مع وجود احتمال بنسبة 50 في المائة لرفع الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس.

ولفت إلى تقارير دولية ترى أن سعر التوازن الثابت لخام برنت على المدى القصير يراوح بين 80 و85 دولارا أمريكيا للبرميل مع سقف يبلغ نحو 95 دولارا للبرميل.

من جانبه، قال روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، «إن القرارات التي اتخذتها السعودية بمواصلة خفض إنتاجها بمقدار مليون برميل يوميا حتى نهاية هذا العام وقرارات روسيا بتمديد خفض الصادرات بمقدار 300 ألف برميل يوميا للفترة نفسها كانت السبب الرئيس في دفع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها منذ نوفمبر الماضي.

وأشار إلى أن أقل تكلفة لاستخراج برميل النفط في العالم توجد في السعودية وإيران والعراق، لكن السعر اللازم لموازنات الدول المنتجة لا يقل في المتوسط عن 80 دولارا للبرميل، مبينا أن كبار تجار النفط يرون تراجعا في ضيق العرض وسط صيانة المصافي.

من جهته، ذكر ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، أن الصين تشتري النفط الخام من إيران والعراق وروسيا بخصومات تصل إلى 30 أو 40 في المائة، لافتا إلى قناعة «أوبك» وعديد من البنوك الدولية بقوة الطلب على النفط الخام لعقود مقبلة.

بدورها، قالت تيتي أولاور مدير التسويق في شركة «سيتا» النيجيرية لتجارة النفط، «إن العقوبات الأمريكية لم تؤثر كثيرا في الوضع في فنزويلا، حيث أظهر الاقتصاد الفنزويلي نموا، كما تقدم إيران دعما كبيرا لفنزويلا بما في ذلك إعادة بناء صناعة النفط وزيادة نفوذها في المنطقة».

وأشارت إلى وجود دعوات لتخفيف العقوبات الأمريكية على فنزويلا بهدف زيادة المعروض.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط خلال التعاملات أمس، مع ترقب المستثمرين بيانات الاقتصاد الكلي التي قد تشير إلى ما إذا كانت أسعار الفائدة سترتفع أكثر في الولايات المتحدة وأوروبا وتداعيات ذلك على الطلب على النفط. وزيادة المخاوف الاقتصادية في الصين، وآثارها المحتملة في توقعات الطلب على الوقود تضغط على أسعار النفط .

وخلال التعاملات أمس، قفز النفط نحو 2 في المائة لتحوم بالقرب من أعلى مستوى في عشرة أشهر أمس بدعم من توقعات شح المعروض وتفاؤل أوبك حيال متانة الاقتصادات الكبرى في مواجهة ارتفاع أسعار الفائدة. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.64 دولار، أو 1.8 في المائة، إلى 92.28 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس، في حين قفزت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.91 دولار، أو 2.2 في المائة، إلى 89.20 دولار للبرميل.

واستمر شراء الخامين بكميات ضخمة تقنيا لثامن يوم، ويتجهان نحو تحقيق أعلى سعر عند التسوية منذ نوفمبر 2022.

وأعلنت السعودية وروسيا أنهما ستمددان تخفيضات طوعية للإمدادات تبلغ مجتمعة 1.3 مليون برميل يوميا حتى نهاية العام. وفي ليبيا، أدى إعصار هائل إلى أن تغلق الدولة العضو بأوبك أربعة موانئ لتصدير النفط في شرق البلاد يوم السبت.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 93.12 دولار للبرميل يوم الإثنين مقابل 92.84 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق أول ارتفاع عقب انخفاض سابق، وأن السلة ارتفعت بنحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 91.27 دولار للبرميل.

الأمم المتحدة تدعو إلى «ثورة» في قطاع البناء لخفض الانبعاثات الاقتصادية

دعت الأمم المتحدة إلى «ثورة» في قطاع البناء المسؤول عن 37 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، وذلك عبر تقليص استخدام الخرسانة وزيادة المواد الخام المحلية المتأتية من الكتلة الحيوية أو المعاد تدويرها، وهو شرط أساس لإزالة الكربون من البناء.

وقالت أنا دايسون، مديرة مركز النظم البيئية في جامعة ييل الأمريكية، المشاركة في إعداد التقرير الصادر أمس، في مقابلة هاتفية مع «الفرنسية»: إن قطاع البناء «يحتاج إلى خفض كبير جدا» في كميات الخرسانة الجديدة المستخدمة، لكن الانخفاض سيكون «تدريجيا». وفي الواقع، يتعين خفض نسبة الخرسانة المستخدمة عالميا في قطاع البناء إلى النصف بين عامي 2020 و2060 لكي تكون عملية إزالة الكربون من المباني فعالة، وفق ما يشير التقرير الذي نشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع جامعة ييل الأمريكية ونحو 60 باحثا ومهندسا معماريا من جميع أنحاء العالم.

وأشار التقرير إلى أن ثلثي الخرسانة المتبقية يجب أن تكون «دائرية»، أي مشتقة من إعادة التدوير أو إعادة الاستخدام أو مصنوعة من أسمنت منخفض الكربون، في حال أراد العالم لجم الاحترار المناخي المتسارع.

ولفت التقرير إلى أن «البيئة المبنية تشكل المصدر الرئيس حاليا لانبعاثات غازات الدفيئة، إذ إنها مسؤولة عن 37 في المائة على الأقل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية».

وقالت دايسون: إن «المطلوب بدء ما يشبه ثورة للعودة إلى الماضي»، لإزالة الكربون من المباني واعتماد طرق تشييد «أخف» عبئا على الكوكب.

حتى منتصف القرن الـ20 كانت المواد المستخدمة في البناء تأتي في الأغلب من مصادر متجددة أو بيولوجية أو عضوية (الخشب أو الحجر أو من المواد الزراعية مثل القش والقنب)، وهي مواد محلية بشكل رئيس، وفق التقرير. وأكدت دايسون أن «في العقود الأخيرة، أصبحت أغلبية مواد البناء تأتي من عمليات استخراجية وضارة وغير متجددة».

الاتحاد الأوروبي يتجه لتوسيع استخدام الطاقة المتجددة بوتيرة أسرع الاقتصادية

أعطى المشرعون في الاتحاد الأوروبي الضوء الأخضر أمس لأهداف ملزمة قانونيا لتوسيع استخدام الطاقة المتجددة بوتيرة أسرع في العقد الحالي.

ويرفع مشروع القانون بشكل ملحوظ أهداف الطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي ويتطلب أن تكون 42.5 في المائة من الطاقة المستخدمة في دول الاتحاد الأوروبي من مصادر متجددة بحلول 2030 لتحل محل هدف يبلغ 32 في المائة لهذا الموعد.

وواجه التشريع صعوبة لتمريره خلال المناقشات التي جرت بين حكومات دول الاتحاد وحظي بالدعم فقط بعد حصول فرنسا على موافقات لاستخدام الطاقة النووية وهي طاقة منخفضة الكربون لكنها ليست متجددة.

وصوت البرلمان الأوروبي أمس لصلحة تمرير مشروع القانون بأغلبية ساحقة، إذ صوت 470 مشرعا لصلحة مشروع القانون فيما رفضه 120 مشرعا وامتنع 40 عن التصويت. ويتعين أن توافق الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي أيضا على القانون النهائي قبل أن يدخل حيز التنفيذ، بحسب «رويترز». وتفاوضت دول الاتحاد الأوروبي والمشرعون على اتفاق بخصوص الطاقة المتجددة في مارس، وكان من المفترض أن يكون اتفاقا نهائيا لكن عطلته دول تسعى لاعتراف أوسع باستخدام الطاقة النووية.

ووافقت دول الاتحاد الأوروبي بشكل غير رسمي على الاتفاق في يونيو بعدما قدمت بروكسل ضمانات كتابية تسمح بإعفاء محطات لتصنيع الأمونيا من تحقيق أهداف الوقود من مصادر متجددة، ما يسمح لهم بالعمل بوقود يعتمد على الطاقة النووية بدلا من ذلك.

وتقول فرنسا إن تحول أوروبا إلى الاقتصاد الأخضر سيتطلب هيدروجين منتجا من مصادر طاقة متجددة وطاقة نووية وهو ما يجب أن تدعمه قوانين الاتحاد الأوروبي.

وحصلت أوروبا على 22 في المائة من الطاقة من المصادر المتجددة في 2021 وهو آخر عام صدرت فيه بيانات رسمية من الاتحاد الأوروبي.

إلى ذلك، حذرت المفوضية الأوروبية أمس من أن الاتحاد الأوروبي يحتاج عاجلا إلى مزيد من التمويل اللازم للاستجابة للأزمات، بعد استنفاد احتياطي المعونة الطارئة عامي 2021 و2022 وزيادة الكوارث الطبيعية هذا العام. فأوروبا تخرج الآن من صيف آخر متطرف الطقس. كما قتلت الفيضانات ستة على الأقل في سلوفينيا، بينما عانت اليونان حرائق غابات كانت الأكثر فتكا، فضلا عن عواصف عاتية، وفي إسبانيا أتلف الجفاف غير المسبوق المحاصيل الزراعية.

«أوبك»: الطلب على النفط سيتخطى مستويات ما قبل الجائحة بسبب السياحة والطيران

الشرق الأوسط

تمسكت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، الثلاثاء، بتوقعاتها لنمو قوي للطلب العالمي على النفط في 2023 و2024، وعزت ذلك إلى مؤشرات على أن الاقتصادات الكبرى تسجل أداء أفضل من المتوقع.

وتوقعت «أوبك» في تقريرها الشهري ارتفاع الطلب العالمي على النفط بمقدار 2.25 مليون برميل يومياً في 2024 مقابل نمو بمقدار 2.44 مليون برميل يومياً في 2023. والتوقعان لم يتغيرا عن توقعات «أوبك» الصادرة الشهر الماضي.

وساعد رفع الصين للقيود المفروضة للحد من تفشي جائحة «كوفيد19-» على زيادة الطلب على النفط في عام 2023. وأبقت «أوبك» على نظرة متفائلة نسبياً لعام 2024؛ إذ تتوقع نمواً أقوى للطلب، مقارنة بتوقعات جهات أخرى مثل تلك الخاصة بوكالة الطاقة الدولية.

وأضافت «أوبك» في التقرير: «نمو الاقتصاد العالمي الحالي من المتوقع أن يدفع الطلب على النفط خاصة بالنظر إلى تعافي السياحة والسفر الجوي... مستويات ما قبل (كوفيد19-) للطلب العالمي الإجمالي على النفط سيتم تخطيها في 2023».

وانهار الطلب على النفط في عام 2020. وقالت «أوبك» مراراً إنه سيتعافى، وذكرت في التقرير أن الطلب سيبلغ في المتوسط 102.1 مليون برميل يومياً في 2023، وهو ما يزيد على معدل ما قبل الجائحة خلال 2019.

وبدأ تحالف «أوبك بلس»، الذي يضم «أوبك» وحلفاءها، الحد من الإمدادات في 2022 لدعم السوق. وتجاوز سعر خام برنت 90 دولاراً للبرميل الأسبوع الماضي، وذلك للمرة الأولى في عام 2023 بعد أن مددت السعودية وروسيا التخفيضات الطوعية حتى نهاية العام.

وارتفعت أسعار خام برنت إلى 91.82 دولار للبرميل بعد صدور التقرير لتصل إلى مستوى مرتفع جديد لعام 2023.

وأبقت «أوبك» توقعاتها للنمو الاقتصادي العالمي هذا العام عند 2.7 في المائة، وللعام المقبل عند 2.6 في المائة، وأرجعت ذلك إلى متانة الاقتصاد في النصف الأول من العام، واتجاه مطرد للنمو العالمي استمر حتى الربع الثالث.

وقالت «أوبك»: «يمكن لدول آسيا الناشئة، خاصة الهند والبرازيل وروسيا، أن تحقق المزيد من المفاجآت في الاتجاه الصعودي، «كما أنه إذا استمرت الولايات المتحدة في الحفاظ على زخمها الحالي، قد يصبح النمو أعلى من المتوقع».

وأظهر التقرير أيضاً ارتفاع إنتاج «أوبك» من النفط في أغسطس (آب) مدفوعاً بزيادة إنتاج إيران رغم استمرار العقوبات الأميركية عليها والتخفيضات الطوعية للرياض بالإضافة إلى زيادة إنتاج نيجيريا.

وجاء في التقرير أن إنتاج «أوبك» زاد 113 ألف برميل يومياً في أغسطس إلى 27.45 مليون برميل يومياً.

ويترقب المستثمرون في السوق بيانات من القطاع بشأن مخزونات الخام الأميركية المقرر صدورها يوم الأربعاء. وأظهر استطلاع أولي أجرته «رويترز» يوم الاثنين، أنه من المتوقع انخفاض مخزونات الخام بنحو مليوني برميل في الأسبوع المنتهي في الثامن من سبتمبر (أيلول).

وقد توفر بيانات مؤشر أسعار المستهلكين لشهر أغسطس في الولايات المتحدة المقرر صدورها يوم الأربعاء، مؤشراً بشأن ما إذا كان سيتم تبني المزيد من الرفع في أسعار الفائدة.

ويعلن البنك المركزي الأوروبي قراره بشأن سعر الفائدة يوم الخميس. وتوقعت المفوضية الأوروبية يوم الاثنين أن النمو في منطقة اليورو في عامي 2023 و2024 سيكون أبطأ مما كان متوقعاً في السابق.

«صندوق النقد» يرحب بجهود السعودية لتصبح رائدة في إنتاج الهيدروجين الأخضر عالمياً

الشرق الأوسط

تشهد المملكة العربية السعودية نشاطاً ملحوظاً واستثنائياً في قطاع الهيدروجين، الذي يعد وقود المستقبل، من حيث إنتاجه وتصديره، مستثمرةً في ذلك إمكاناتها الطاقوية الكبيرة، لتصدير الطاقة النظيفة للعالم، والمساهمة في تحقيق أهداف الدول الغربية في تقليل الانبعاثات الكربونية والوصول لهدف الحياد الكربوني، مما يدعم أهداف اتفاق باريس للمناخ.

فتكاد لا تخلو اتفاقية أو مذكرة تفاهم اقتصادية وقّعتها السعودية خلال الفترة الأخيرة من بند ينص على التعاون في قطاع الهيدروجين الأخضر، بالتزامن مع أزمة طاقة عالمية حاولت الرياض تقليل تداعياتها من خلال وضع سيناريوهات للتحول للطاقة النظيفة، واختيار وقود أخضر لمرحلة انتقالية قد يطول أمدها نظراً لزيادة الطلب على الطاقة بكل أنواعها.

وفي حين تعمل المملكة على تعزيز دورها في إنتاج الهيدروجين، نجحت في تسريع جهودها في مجال العمل المناخي، حيث تسعى إلى تحقيق تحويل 30 في المائة من مساحاتها البرية والبحرية إلى محميات طبيعية، وزراعة نحو 10 مليارات شجرة بحلول 2030.

كما تعكف على تطبيق نموذج الاقتصاد الدائري للكربون، بهدف تنفيذ تعهّداتها بتقليل الانبعاثات بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول 2030، ورفع حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء إلى 50 في المائة.

وبهذه المبادرة أصبحت المملكة أكبر مجمع في العالم في مشاريع التقاط الكربون وتخزينه، بقدرة تخزين تصل إلى 9 ملايين طن سنوياً، وهي تستهدف تخزين 44 مليون طن متري بحلول 2035.

ومنذ أيام، رحَّب خبراء صندوق النقد الدولي بالخطط الجارية في المملكة لزيادة الطاقة المتجددة بقدرة إضافية تبلغ 2.1 غيغاواط بحلول عام 2024، وتحقيق وفورات من خلال البرامج التي تهدف إلى تحقيق الكفاءة، ونشر تقنيات الاقتصاد الدائري للكربون الدائري (بما في ذلك استخدام احتجاز الكربون وتخزينه)، وجعل المملكة البلد الرائد في إنتاج الهيدروجين النظيف على مستوى العالم.

كما رحّب الخبراء بخريطة الطريق التي وضعتها السلطات السعودية للوصول إلى سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، حيث يُظهر تحليل الخبراء قدرة الحكومة على تحقيق مستهدفاتها (التي قامت بتعديلها في عام 2021) بأقل قدر من خسائر الناتج المحلي الإجمالي.

وتيرة سريعة نحو الطاقة النظيفة

وفي وقت ليس ببعيد، برزت السعودية في قطاع الهيدروجين بقوة وتسارعت خطاها. ففي بداية مايو (أيار) الماضي، أرسلت أول شحنة أمونيا سعودية منخفضة الكربون إلى الهند، ويتم إنتاج الأمونيا من الهيدروجين، إذ أعلنت «سابك للمغذيات الزراعية»، عن إرسال أول شحنة تجارية من الأمونيا منخفضة الكربون إلى شركة المزارعين الهندية التعاونية المحدودة للأسمدة (آي إف إف سي أو).

ومن خلال هذه الشحنة البالغ حجمها 5 آلاف طن متري، التي تم شحنها من الجبيل (شرق السعودية)، تصبح شركة «سابك للمغذيات الزراعية» أول شركة تُدخل الأمونيا منخفضة الكربون إلى قطاع الأسمدة الهندي. وتكون بذلك شركة «آي إف إف سي أو»، التي تسلمت الشحنة، أول شركة هندية تستخدم الأمونيا منخفضة الكربون لإنتاج الأسمدة، بما يتماشى مع رؤية الهند الرامية إلى تحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2070.

وكانت «سابك للمغذيات الزراعية» قد تعاونت في عام 2020 مع شركة «أرامكو» السعودية ومعهد اقتصادات الطاقة باليابان (IEEJ) لإرسال شحنة من الأمونيا منخفضة الكربون إلى اليابان.

وفي عام 2022، حصلت «سابك للمغذيات الزراعية» و«أرامكو السعودية» على أول شهادة مستقلة في العالم لإنتاج الأمونيا منخفضة الكربون وإنتاج الهيدروجين النظيف من وكالة «تي يو في رينلاند»، وهي وكالة مستقلة رائدة في خدمات اختبار الأنظمة والفحص وإصدار الشهادات، تتخذ من ألمانيا مقراً لها.

وتعاونت «سابك للمغذيات الزراعية» و«أرامكو السعودية»، كذلك، لإرسال أول شحنة تجارية في العالم من الأمونيا منخفضة الكربون، الحاصلة على اعتماد مستقل، بحجم 25 ألف طن متري، إلى كوريا الجنوبية في ديسمبر (كانون الأول) 2022.

في 11 مايو الماضي، وقّع الأمير عبد العزيز بن سلمان، وزير الطاقة السعودي، مع ميكي أدريانسينس، وزيرة الشؤون الاقتصادية وسياسات المناخ الهولندية، مذكرة تفاهم بين البلدين في مجال الطاقة، بهدف الاستفادة من الطاقة النظيفة التي تصدرها المملكة وبخاصة الهيدروجين الأخضر. وفي 16 منه، اختارت شركة «بي إم دبليو» الألمانية، السعودية مقراً لها لإطلاق تجربة السيارات الهيدروجينية في الشرق الأوسط، من نوع «آي إكس 5 هيدروجين»، بوصف المملكة منطقة استراتيجية لإنتاج الطاقة المتجددة وتلعب دوراً محورياً في هذا المجال.

وقال يورغن غولدنر، المدير العام لبرنامج الهيدروجين في «بي إم دبليو» الألمانية لـ«الشرق الأوسط» وقتها، إن اختيار السعودية يأتي بوصفها واحدة من المناطق الأساسية لعرض هذه المركبات، وكونها منطقة استراتيجية للطاقة المتجددة وتمتلك فرصاً فريدة لإنتاج هذه الأنواع من مصادر الشمس، وتتوفر فيها إمكانات كبيرة ونشاط ملحوظ في هذا الاتجاه.

وسبق إعلان الشركة الألمانية، تأكيد السعودية أن هولندا وألمانيا ستكونان محطتين رئيسيتين لصادرات الهيدروجين الأخضر من المملكة إلى أوروبا خلال الأعوام المقبلة.

وفي 5 يونيو (حزيران) الماضي، أعلن بنك «ستاندرد تشارترد» إصدار أول «ضمان أخضر» في المملكة العربية السعودية لشركة «لارسن آند توبرو» (L&T)، الرائدة عالمياً في مشاريع الهندسة والتوريد والبناء.

ويتم إصدار الضمان الأخضر لتطوير مشروع الهيدروجين الأخضر في «نيوم»، حيث ستعمل «لارسن آند توبرو السعودية» على التصميم والتوريد المحلي والبناء والتشغيل للحزم الكهربائية المتجددة والشبكات، في حين ستتولى «لارسن آند توبرو م م ح» عمليات التوريد الدولي. وهما شركتان تابعتان لمجموعة «لارسن آند توبرو».

وفي 11 يونيو، أعلنت «نيوم» بناء 3 محطات داخل أكبر مصنع للهيدروجين الأخضر في العالم، وهو ما يُظهر الوتيرة التي تعمل بها المملكة في قطاع الهيدروجين.

جذبت هذه التحركات أنظار بريطانيا، وقالت نائبة السفير البريطاني في الرياض، آنا والترز، في 2 يوليو (تموز)، إن المملكتين تستكشفان شراكات جديدة في مجالات الهيدروجين واحتجاز الكربون وتخزينه والتقنيات النظيفة، في وقت تستثمر فيه أكثر من 6 آلاف شركة بريطانية في السوق السعودية.

يُذكر أنه من شأن مشروع الهيدروجين الأخضر في مدينة «نيوم»، أن يحدّ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمعدّل ثلاثة ملايين طن سنوياً، أو ما يقارب ما تنتجه 700 ألف سيارة من الملوثات.
في 19 يوليو، تفقد الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، وزير الطاقة السعودي، أول ناقل للهيدروجين المسال في العالم، على السفينة اليابانية «Suiso Frontier»، وذلك خلال زيارته ميناء جدة الإسلامي.

وفي 20 يوليو، وقّع صندوق الاستثمارات العامة السعودي مذكرة تفاهم غير ملزمة مع شركة «جيرا» اليابانية، بهدف استكشاف فرص التعاون بين الطرفين لتطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، بهدف تعزيز أوجه التعاون مع شركة «جيرا»، واستكشاف فرص التطوير لمشاريع الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

وكان صندوق الاستثمارات العامة قد وقّع قبلها على مذكرة تفاهم مع شركة «إنجي» أيضاً لتطوير مشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته في المملكة.

وفي 20 أغسطس (آب) الماضي، أعلنت شركة «نيوم للهيدروجين الأخضر» في السعودية إتمام مرحلة الإغلاق المالي لمشروع إنشاء أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم باستثمار إجمالي قدره 8.4 مليار دولار، وذلك بعد توقيعها مستندات مالية مع 23 مصرفاً وشركة استثمار محلية وإقليمية ودولية.

وقالت الشركة إنه يجري بناء المصنع في مدينة «أوكساجون» ضمن منطقة «نيوم» في السعودية، في الوقت الذي أبرمت كذلك اتفاقية تنفيذ أعمال الهندسة والمشتريات والبناء مع شركة «إير برودكتس»، بصفتها شركة المقاولات المسؤولة عن تنفيذ هذه الأعمال وضمان تكامل الأنظمة على مستوى المصنع بشكل عام.

ويبرز مشروع «نيوم» للهيدروجين الأخضر الذي سينتج 600 طن يومياً من الهيدروجين بحلول 2030. وهذا المشروع من الناحية التجارية يختلف تماماً عن غيره من المشروعات حول العالم، لأن إنتاج مصنع هيدروجين نيوم بيع بالكامل لمدة 30 سنة لشركة «إير برودكتس» الأميركية.

في 31 أغسطس، سجل باحث سعودي براءة اختراع عالية في قطاع إنتاج الهيدروجين النظيف، يسهم في خفض تكلفة الإنتاج بنسبة كبيرة، مما يجعل الإنتاج في السعودية الأعلى كفاءة والأقل تكلفة عالمياً.

سُجلت براءة الاختراع للدكتور المهندس عبد الرحمن عبد العال، الذي يعمل مديراً عاماً تنفيذياً لتطوير الأعمال ورئيس تطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر في شركة «أكواباور السعودية»، وخبيراً في الابتكار المفتوح في مكتب الولايات المتحدة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية.

أقل الدول في الانبعاثات لكل منتج

تعد السعودية ثاني أقل الدول في الانبعاثات عالمياً لكل وحدة منتجة في البلاد، مع انخفاض كثافة حرق الغاز، مما يساعدها على تقليل كثافة الكربون في المنبع على الرغم من ارتفاع إنتاج النفط. وفقاً لصندوق النقد الدولي.

وترى داليا سمير، خبيرة الطاقة، في تعليقها لـ«الشرق الأوسط»، أن السعودية تمتلك مقومات وإمكانات كبيرة تؤهلها لتلعب دوراً كبيراً في قطاع الهيدروجين الأخضر، وذلك في الوقت الذي يعاني فيه العالم من أزمة طاقة بشكل عام ويسعى للتحول للطاقة النظيفة بشكل خاص.

وقالت سمير: «السعودية ستكون مصدراً مهماً للهيدروجين خصوصاً لدول آسيا، القريبة منها جغرافياً، بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية».

وتعتزم السعودية صناعة وإنتاج الهيدروجين الأخضر لتحقيق عدة أهداف، أبرزها تعظيم القاعدة الاقتصادية للبلاد وتقليل الانبعاثات الكربونية وتحقيق مستهدفات «رؤية 2030».

«المبادرة الخضراء»

كانت السعودية قد كشفت في 11 نوفمبر (تشرين الثاني) العام الماضي، خلال فعاليات منتدى «مبادرة السعودية الخضراء» المنعقد في شرم الشيخ تحت إطار مبادرة الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة العليا للسعودية الخضراء، عن آخر مستجدات وأهداف مبادرة السعودية الخضراء التي أطلقها في عام 2021 بهدف وضع خريطة طريق واضحة للعمل المناخي في المملكة وتمهيد الطريق للوصول للحياد الصفري بحلول عام 2060.

ونجحت المملكة خلال العام الماضي في تسريع جهودها في مجال العمل المناخي، حيث تسعى إلى تحقيق أهداف طموحة بحلول عام 2030 تتمثل في تحويل 30 في المائة من مساحاتها البرية والبحرية إلى محميات طبيعية، وزراعة أكثر من 600 مليون شجرة بزيادة قدرها 150 مليون شجرة على الهدف المرحليّ المعلن عام 2021 لزراعة 450 مليون شجرة بحلول عام 2030.

وتعكف المملكة على تطبيق نموذج الاقتصاد الدائري للكربون بهدف تنفيذ تعهداتها بتقليل الانبعاثات بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030، وتماشياً مع طموحاتها لرفع حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء إلى 50 في المائة بحلول عام 2030.

تقرير أميركي يرفع توقعات أسعار النفط مع تمديد الخفض السعودي

الطاقة

رفعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعات أسعار النفط خلال عامي 2023 و2024، مع قرار السعودية تمديد الخفض الطوعي للإمدادات لنهاية العام الجاري، كما عززت الإدارة تقديراتها لإنتاج الخام في أميركا.

وبحسب التقرير، الذي حصلت وحدة أبحاث الطاقة على نسخة منه، من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط 83.22 دولارًا للبرميل خلال 2024، بارتفاع نسبته 2.1% عن توقعات أغسطس/آب البالغة 81.48 دولارًا للبرميل.

كما رفعت إدارة معلومات الطاقة تقديراتها لمتوسط سعر خام برنت بنسبة 2%، ليصل إلى 88.22 دولارًا للبرميل خلال 2024، بحسب تقرير آفاق الطاقة قصيرة الأجل لشهر سبتمبر/أيلول 2023، الصادر اليوم الثلاثاء 12 سبتمبر/أيلول 2023.

توقعات أسعار النفط في 2023

عزّزت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعاتها لمتوسط سعر الخام الأميركي إلى 79.65 دولارًا للبرميل في العام الجاري، بزيادة 2.4% مقارنة بتقديرات الشهر المنصرم.

ومن المرجح أن يبلغ متوسط سعر خام برنت مستوى 84.46 دولارًا للبرميل خلال عام 2023، ما يمثّل تعديلًا بالرفع قدره 2%، مقارنة بالتوقعات السابقة (82.62 دولارًا للبرميل).

ومن المحتمل أن يبلغ متوسط السعر الفوري لخام برنت مستوى 93 دولارًا للبرميل في الربع الرابع من عام 2023، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ويأتي رفع توقعات أسعار النفط، مع تنفيذ السعودية تخفيضات طوعية لإنتاج الخام بمقدار مليون برميل يوميًا منذ شهر يوليو/تموز 2023، قبل تمديدها إلى نهاية ديسمبر/كانون الأول المقبل.

كما يتزامن مع سياسة تحالف أوبك+ لخفض الإنتاج بمقدار مليوني برميل يوميًا منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2022 وحتى نهاية 2024، بالإضافة إلى تخفيضات طوعية للإمدادات تنفذها 9 دول من التحالف، بقيادة السعودية.

ونتيجة لذلك، ترى إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن مخزونات النفط العالمية ستتراجع خلال بقية العام الجاري، ما يعزز أسعار النفط.

إنتاج النفط في أميركا

رفعت إدارة معلومات الطاقة توقعاتها لمتوسط إنتاج النفط الأميركي بنسبة 0.2% خلال العام الجاري، ليصل إلى 12.78 مليون برميل يوميًا.

كما يُتوقع زيادة متوسط إنتاج النفط في أميركا إلى 13.16 مليون برميل يوميًا، بزيادة 0.5% على التوقعات السابقة، وفق التقرير، الذي اطّلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

وتشير أحدث التقديرات إلى أن متوسط إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة قد سجّل 11.91 مليون برميل يوميًا خلال العام الماضي، مقابل 11.27 مليونًا العام السابق له (2021).

ويستعرض الرسم التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة على أساس شهري منذ بداية 2019 حتى يونيو/حزيران 2023

إنتاج أوبك والعالم

يتجه متوسط إنتاج أوبك من النفط الخام إلى الانخفاض عند 27.91 مليون برميل يوميًا، خلال العام الحالي، مقابل التقديرات السابقة البالغة 28.06 مليون برميل يوميًا.

وتتوقع إدارة معلومات الطاقة ارتفاع إنتاج أوبك إلى مستوى 28.30 مليون برميل يوميًا في العام المقبل، لكنه أقلّ من التوقعات السابقة البالغة 28.50 مليون برميل يوميًا.

في المقابل، من المرجح أن يبلغ إنتاج العالم من النفط والسوائل الأخرى 101.18 مليون برميل يوميًا خلال 2023، بانخفاض 0.1% عن توقعات الشهر الماضي، قبل أن يرتفع إلى 102.88 مليونًا العام المقبل.

شكراً